

مشاركة المجتمع المدني للأطراف الرسمية في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الاتتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) في فلسطين نموذجا

نوفمبر، 2013

المحتويات

4	تمهيد
4	مقدمة
6	أولاً: سياق عمل المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحة الفساد
6	1. خلفية تاريخية
7	2. الإطار القانوني الوطني الناظم لعمل المجتمع المدني
7	3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كمرجعية لدور المجتمع المدني
8	4. خصوصية الواقع الفلسطيني
	ثانياً: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) كدراسة حالة لدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد
10	الفساد
12	1. الترويج لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
14	2. الشراكة مع هيئة مكافحة الفساد في إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
15	3. المساهمة في استعراض التزام فلسطين بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
16	4. التوعية ضد الفساد
18	5. تحفيز الإعلام على الانخراط في مكافحة الفساد
19	6. تعزيز شفافية إجراءات الخدمات التي تقدمها الجهات الرسمية
20	7. تعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة في القطاع العام
23	8. توفير مصادر المعرفة لصناع القرار لتمكينهم من مكافحة الفساد
25	9. تعزيز الشراكة مع المنظمات الأهلية لتعزيز المساءلة والشفافية
27	10. تعزيز الإبلاغ عن الفساد إلى الجهات الرسمية
28	11. تفعيل التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات
29	ثالثاً: التحديات أمام المجتمع المدني في الانخراط في جهود مكافحة الفساد
30	خاتمة
30	1. الاستخلاصات
32	2. التوصيات
33	قائمة المصادر والمراجع

تم إعداد هذه الوثيقة من جانب الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) في فلسطين، وهي الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية، بالتعاون مع المجموعة غير الحكومية للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تُعدّ أمان أحد أعضائها المؤسسين. تهدف الوثيقة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن للمجتمع المدني أن يلعبه في مكافحة الفساد وتحديدًا في دعم تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الأونكاف)، وذلك من خلال تقديم تجربة أمان كنموذج ودراسة حالة يمكن الاستفادة منها في فلسطين والمنطقة العربية ومناطق أخرى من العالم.

تتميّز هذه التجربة بنجاحها في التعاون مع الاطراف الرسمية وانفتاحها على السياق الإقليمي والدولي واستفادتها المنهجية من إتفاقية الأمم المتحدة كأساس للعمل الأهلي في مجال مكافحة الفساد وخاصة المادة 13 منها ومواد أخرى ذات علاقة كالمادتين 5 و 10. وفي هذه التجربة دليل قويّ على أن المجتمع المدني قادر أن يشارك بفعالية في جهود مكافحة الفساد، وفيها أيضًا دحضٌ لشكوك العديدين ومن بينهم مسؤولين كبار في دول المنطقة في القيمة المضافة المحتملة للمجتمع المدني في هذا المجال. ولعل التجربة تحمل في طياتها تغييرًا للصورة النمطية التي تحاول الأنظمة السياسية إشاعتها في بعض الاحيان من عدم قدرة المجتمع المدني على المشاركة بصنع سياسات مكافحة الفساد والتعاطي مع المؤسسات الرسمية بشكل بناء.

ولا بد هنا من تقديم الشكر لكلّ القيميين على إئتلاف أمان، ولكلّ العاملين على وضع هذا التقرير، ولكافة الشركاء الذين قدّموا المساندة والدعم لهذه التجربة وتحديدًا منظمة الشفافية الدولية، والشبكة العربية لتعزيز النزاهة لمكافحة الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مقدمة

دخلت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الأونكاف) حيّز النفاذ في 14 ديسمبر 2005 بعد اعتمادها من جانب الجمعية العمومية للأمم المتحدة بمقتضى قرارها (4/58) الصادر بتاريخ 2003/10/3 لتصبح بذلك أول إتفاقية عالمية معنيّة ومختصة بمكافحة الفساد. تهدف الإتفاقية الى الترويج وتعزيز التدابير الرامية الى منع ومكافحة الفساد بصورة فعالة واقامة التعاون بين دول العالم عن طريق اعمال نصوص الإتفاقية فيما بينهم أو ابرام إتفاقيات ثنائية او اقليمية، وكذلك تعزيز النزاهة والمساءلة والادارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية، حيث دعت الإتفاقية الدول الاطراف الى اصدار أو تعديل التشريعات الوطنية بما ينسجم مع نصوص الإتفاقية.

تقدم الإتفاقية اطارًا قانونيًا يعتبر الأوسع والأكثر شموليّة لمكافحة الفساد حتى الآن، حيث تدعو الى وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات وتدابير تشريعية وإدارية للوقاية من الفساد (الفصل الثاني) وتجريمه وملاحقته (الفصل الثالث) وتيسير التعاون الدولي ضدّه (الفصل الرابع)

واسترداد الموجودات المتأتية عنه (الفصل الخامس). وتنادي أيضًا بمشاركة جميع الأطراف الرسمية والأهلية والخاصة في هذه الجهود باعتبار أن الفساد عابر للقطاعات ويتطلب استراتيجية شاملة ومنظومة متكاملة من السياسات والقوانين والممارسات العملية على المستويين الوطني والدولي.

شهدت المفاوضات المتعلقة بوضع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلافات حول جوانب متعددة منها الجانب المتعلق بمشاركة المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد، وبالرغم من هذه الخلافات، فقد شاركت وفود غير حكومية إلى جانب الوفود الحكومية في مناقشة الإتفاقية قبل أن ترى النور واستمرت هذه المشاركة فيما بعد وما زالت تكتسب مساحة أكبر مع الوقت. وقد اقرّت الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 2009/11/13 آلية لاستعراض التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الإتفاقية، وذلك من خلال تقارير تقييم ذاتي تقدّمها الدولة المعنية وفق منهجية محدّدة، وتخضع للمراجعة من جانب دولتين منضمّتين إلى الإتفاقية. وقد شهد المؤتمر تباينًا في آراء الدول الأطراف بشأن هذه الآلية طالت جوانب متعددة فيها، وكان من ضمنها دور المجتمع المدني، حيث جعل الأمر اختياريًا وترك لكل دولة تحديد الطريقة التي تراها مناسبة لإشراكه.¹

وبالرغم من عدم تحقيق نجاح حاسم حول دور المجتمع

المدني في آلية الإستعراض في حينه نتيجة لمخاوف ومعارضة حكومات بعض الدول الأطراف ومنها بعض الدول العربية، إلا أن الإتفاقية بحدّ ذاتها فرضت التزاما قانونيا على حكومات الدول الأطراف بمشاركة المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد وتعاملت بشكل مفصّل مع دوره في هذا المجال.²

وفي هذا الإطار وعلى الرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية التي تختلف عن بقية دول العالم، باعتبار أنها لا زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي ولا تتمتع بصفة دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة بل صفة دولة مراقبة، بادرت السلطة الوطنية الفلسطينية في نهاية عام 2004 بإرسال رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تتعهد بالتزامها بتبني إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والعمل على تطبيقها طوعاً في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك على اثر مبادرة من إئتلاف أمان باعتبارها مؤسسة مجتمع مدني ناشطة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

لم تمنح السلطة الوطنية الفلسطينية من مشاركة المجتمع المدني وبشكل خاص أمان في جميع الجهود المتعلقة بمكافحة الفساد، بما فيها المشاركة والمساهمة في تقييم مدى الالتزام بالاتفاقية الدولية. وشارك المجتمع المدني الفلسطيني بجهود متنوعة تتعلق بمكافحة الفساد ونشر الوعي المجتمعي بأهمية ذلك، فمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي تشكل احد ركائز النظام الوطني

² اشرف راضي، الحرب العالمية ضد الفساد بين السياسة والاقتصاد،

للنزاهة، وفق مفهوم منظّمة الشفافية الدولية، لعبت دوراً هاماً في الرقابة المجتمعية على الأداء الحكومي وفي مقدمة ذلك ضمان إدارة سليمة للمال العام ورفع الوعي العام بمفاهيم ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة.

وعلى الرغم من بعض النشاطات التي نفذتها العديد من مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة العامة على سلامة وحسن الأداء في المؤسسات العامة إلى جانب برامجها المتخصصة في مجالات أخرى، فقد شكّل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) نموذجاً متخصصاً للعمل الأهلي في مجال مكافحة الفساد من خلال ما يقوم به من برامج ونشاطات متكاملة هادفة إلى بناء وتعزيز نظام وطني فلسطيني للنزاهة مانعاً لأفعال الفساد، وأصبح يشكل بيت خبرة في مجال مكافحة الفساد ودراسة ظواهره على المستويين الفلسطيني والعربي.

أولاً: سياق عمل المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحة الفساد

1. خلفية تاريخية

نما العمل الأهلي الفلسطيني في ظل غياب دولة نابعة من إرادة المجتمع وفي سياق تاريخي للتحرر والاستقلال امتد على مدى قرن من الزمن وما زال قائماً من خلال مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. هذا الأمر أدى بمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في أوقات ومراحل عديدة لتبني

بعض وظائف مؤسسات الدولة الوطنية في ظل غياب هذه الأخيرة مثل تقديم الخدمات والرعاية الأولية في مجالات عديدة، مما أكسب الهيئات الأهلية مشروعية مجتمعية وقوة تأثير وخبرات وتقالييد عمل متراكمة معترف بها في المجتمع. تمكن المجتمع المدني من تحدي قيود الاحتلال بإقامة منظمات جماهيرية واسعة العضوية من قبل القوى الفلسطينية المختلفة نشطت في المجالات الطلابية والنسوية والعمالية والحقوقية والخدمائية والصحية والزراعية، واستطاعت أن تحصل على شرعية جماهيرية عبر تقديماتها للمجتمع ومساهماتها في حماية حقوق الإنسان ومقاومة سياسات الاحتلال.

وقد توسع نشاط المنظمات الأهلية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد نشوئها على اثر اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل عام 1994، وزاد عدد هذه المنظمات بشكل كبير، كما اتخذت استراتيجيات عمل جديدة قوامها التعبئة والتأثير والضغط من أجل المساهمة والمشاركة في صناعة السياسات العامة في مختلف المجالات، والضغط باتجاه سن القوانين والمساهمة في ترجمة هذه السياسات على الأرض، وتطوير الوعي المجتمعي في مجالات مختلفة كالديمقراطية وقضايا الحكم الرشيد أو الحكم الصالح، إضافة الى استمرارها في تقديم الخدمات الطارئة والتنمية والتطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية ولعب دور الرقيب على كثير من الممارسات الحكومية ومحاولة التأثير في تحويل الكثير من القضايا الى مركز للنقاش واهتمام الرأي العام.³

3 جبريل محمد، مصادر شرعية المنظمات الأهلية الفلسطينية في

وفي هذا السياق وفي ظل التوجهات السابقة الذكر نشأ ائتلاف أمان من تجمع عدد من مؤسسات المجتمع المدني استهدفت تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين.

2. الإطار القانوني الوطني الناظم لعمل المجتمع المدني

مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في 1994 وانتخاب أول مجلس تشريعي في إطار هذه السلطة عام 1996، باشر المجلس بسن قوانين متعددة من بينها قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لعام 2000 والذي شكل الأساس القانوني الجديد لعمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في ظل القانون الأساسي الفلسطيني التي نصت المادة 26 منه على: للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية: ... تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون.

يعتبر قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 أول تشريع فلسطيني ينظم إنشاء وتسجيل ومتابعة عمل المنظمات الأهلية، فقد نص في المادة (1) على أن للفلسطينيين الحق في ممارسة النشاط الاجتماعي والثقافي والمهني والعلمي بحرية بما في ذلك الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات الأهلية، وقد جاء ذلك تطبيقاً لنص المادة 26 من القانون الأساسي الفلسطيني.

مسألة العمل الأهلي الفلسطيني، رام الله، أمان، 2007 ص ص

40 - 44.

وقد منح قانون الجمعيات الخيرية العديد من الحقوق التي تعزز دور ونشاط الهيئات الأهلية الفلسطينية، فقد نص على انه يعود للهيئة الأهلية وحدها أن تختار الأنشطة التي ترغب في ممارستها لتحقيق أهداف مشروعها التي تصالح العام، وان علاقة الهيئات بالوزارات المختصة تقوم على أساس من التنسيق والتعاون والتكامل لما فيه الصالح العام، وان للهيئات الحق في الاشتراك أو الانتساب إلى أية منظمة أو اتحاد عربي أو إقليمي على أن يتم إعلام الجهة ذات الاختصاص بذلك، وحق الهيئات في تلقي المساعدات غير المشروطة وجمع التبرعات لخدمة عملها، وحقها في فتح فروع لها في مختلف أنحاء الوطن.

3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كمرجعية لدور المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني حلقة الوصل بين الفرد والدولة كما أنه صاحب مصلحة مثل الحكومة، حيث أنه المعني بالدفاع عن مصالح الفئات التي يستهدفها وبث الوعي ونشر المعرفة وثقافة المواطنة الصالحة، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية ضد الفساد وضمان الشفافية، وترسيخ قيم حرمة المال العام والحفاظ على الممتلكات العامة، بالإضافة الى دوره في التأثير في السياسات العامة ذات العلاقة المباشرة بحياة ورفاهية المواطنين وفرص الفئات والشرائح الفقيرة والمهمشة من موارد الدولة، والرقابة على أداء الحكومة وتقديم الدعم لها من خلال نقل الخبرات والمعارف المكتسبة.

إن الدور المتعاظم لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد حول العالم خاصة في العقد الأخير ساهم في توفير الأمثلة وقصص النجاح والمبادرات الخلاقة ومكنها وعزز من قدراتها وخبراتها في الوقت الذي لا تزال فيه العديد من حكومات العالم مترددة وغير جادة في جهود مكافحة الفساد، كما لا يزال انضمامها للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد منقوصاً بسبب عدم تبني أو تعديل التشريعات الوطنية لتتلاءم مع متطلبات الاتفاقية.

أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة اشراك منظمات المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد في عدد من موادها وخاصة المادة 13 حيث طالبت الدول الأعضاء باتخاذ تدابير مناسبة لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه، كما طالبت بتدعيم هذه المشاركة من خلال تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع الناس فيها وضمان حصولهم على المعلومات وتعريفهم بهيئات مكافحة الفساد وتوفير سبل الاتصال بهذه الهيئات للإبلاغ عن الفساد، الخ.

أشارت الاتفاقية أيضاً في ديباجتها إلى أن منع الفساد والقضاء عليه هو مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول التي يجب أن تتعاون معاً وبدعم ومشاركة أفراد وجماعات خارج نطاق القطاع العام، كالمجتمع الأهلي والمحلي حتى تكون جهودها فعالة في هذا المجال.

وفي الفصل الثاني من الاتفاقية، أشارت المادة 5 إلى

ضرورة قيام كل دولة طرف بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد تعزز مشاركة المجتمع، كما طالبت المادة 10 الدول الأطراف باتخاذ تدابير واجراءات تمكن عامة الناس من الحصول على معلومات عن كيفية إدارتها العمومية واشغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس، وتبسيط الاجراءات الادارية من أجل تيسير وصول الناس الى السلطات المختصة بالاضافة الى نشر التقارير الدورية عن مخاطر الفساد في ادارتها العمومية. أما المادة 13 فقد دعت الدول الأطراف الى تشجيع افراد وجماعات لا ينتمون الى القطاع العام مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربه واذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد واسبابه وجسامته وما يمثله من خطر. كما طالبت الاتفاقية في هذه المادة الدول الأطراف باتخاذ ما يلزم من تدابير لتدعيم هذه المشاركة مثل تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع اسهام الناس فيها، وضمان حصول الناس فعلياً على المعلومات، والقيام بأنشطة اعلامية وبرامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية، ونشاطات التعريف بهيئات مكافحة الفساد ذات الصلة وسبل الوصول اليها.

4. خصوصية الواقع الفلسطيني

اتسمت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مع بداية نشوئها بالضعف لقلة التجربة خاصة مؤسسات الرقابة

الداخلية والخارجية. يضاف إلى ذلك سيطرة ثقافة السرية الناجمة عن تقاليد وأنماط عمل الثورة ذات الطابع السري المقترن بغياب الشفافية في العمل وتداول المعلومات في المجال النضالي إضافة إلى ضعف المساءلة الاقضية في الإدارة والحكم في السلطة الناشئة، في الوقت الذي كانت الحاجة ماسة لوجود مؤسسات قوية من هذا النوع بسبب تدفق أموال المانحين الدوليين بشكل سريع الأمر الذي خلق فرصاً عديدة ملائمة للفساد بعد نشوء السلطة عام 1994.

أدى الخلل في موضوع فصل السلطات في النظام السياسي الفلسطيني قبل انتخاب المجلس التشريعي عام 1996 إلى ضعف حكم القانون، حيث تغولت السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى. وزاد من حدة المشكلة قدم المنظومة التشريعية، الموروثة من حقبة تاريخية سابقة وقصورها عن معالجة هذه الظاهرة "ظاهرة الفساد"، فهي لا تتضمن نصوصاً كافية تغطي جميع مجالات الفساد وصوره المختلفة، إضافة إلى ضعف العقوبات المنصوص عليها في القوانين التي تعالج بعض مظاهر الفساد.⁴

ومع ذلك نجحت السلطة الفلسطينية إلى حد معين في إقامة مؤسسات في وقت قصير وفي ظل ولاية إقليمية محدودة جداً، رغم كل التجزئة الجغرافية وانعدام السيادة على الأرض بسبب استمرار الاحتلال. وقد كان لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني دوراً حاسماً في إقامة

4 نظام النزاهة الوطني، رام الله، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة امان، 2009، ص ص 27-28.

السلطة الفلسطينية ومؤسساتها.⁵

وكما هي الحال مع نشوء أي سلطة، فقد ظهرت سريعاً بعض مظاهر الفساد في المجتمع الفلسطيني مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وكان من أهم أسبابها:

- **تدخل الاحتلال الإسرائيلي**، حيث ساهمت سلطات الاحتلال في تقديم غطاء وملاذ آمن للفارين من وجه العدالة الفلسطينية، كما أنه ساهم في تشجيع بعض السياسات المالية والاقتصادية مثل منح الاحتكارات لعدد من الخدمات والسلع والتي مصدرها اسرائيل مثل البترول والاسمنت، كما تساهلت اسرائيل مع ملاحقة بعض الجرائم المنظمة كعمليات التهريب والتهرب الضريبي من قبل بعض المواطنين الفلسطينيين مستغلين غياب قاعدة معلومات مشتركة بين السلطة الفلسطينية والسلطة الاسرائيلية.

- **ضعف الإرادة السياسية الجادة لمكافحة الفساد** الأمر الذي ساهم في منح غطاء سياسي للفسادين وفي بعض الأحيان ساهم في الإفلات من العقاب، كما خلق إحباطاً لدى المواطنين الفلسطينيين، حدّاً أحياناً من انخراطهم في جهود مكافحة الفساد وخاصة المبادرة في الإبلاغ عنه حيث رأوا أن الإبلاغ عن الفساد أمراً غير مجدي بسبب

5 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة امان، خطة العمل الوطنية الفلسطينية لمكافحة الفساد، مصدر سابق، ص 5.

عدم اتخاذ عقوبات رادعة بحق الفاسدين.⁶

ثانياً: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) كدراسة حالة لدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

نشطت بعض مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني⁸ التي تهدف إلى نشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الصالح إلى تنفيذ نشاطات لمكافحة الفساد، كما أطلقت العديد من الحملات الداعية إلى ضرورة محاسبة الفاسدين وتعزيز مبادئ وقيم النزاهة

⁸ مؤسسة مفتاح، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة مواطن، المنتدى الفكري العربي، بال توريد، معهد أريج، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، مركز القدس للديمقراطية وحقوق الإنسان، المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، مؤسسة الضمير، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية/ مدي، مركز مساواة، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية (شمس)، المركز الفلسطيني للاتصال الجماهيري، مركز الحياة للتنمية المجتمعية المدني، مركز إبداع المعلم، جمعية إنعاش الأسرة، الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب/ بيالارا، منتدى المثقفين، جمعية اللد الخيرية، مسرح نعم، مؤسسة نبراس الأجيال الشابة، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، المركز الفلسطيني للاتصال الجماهيري، مركز الصداقة الفلسطيني للتنمية، معهد دراسات التنمية، جمعية الهيدرولوجيين، مركز بيسان للبحوث والإنماء، المركز الفلسطيني للديمقراطية وتنمية المجتمع/ بانوراما، مركز أمنية الشبابي، مركز تطوير الإعلام،... الخ. وكذلك العديد من المؤسسات الإعلامية مثل (معا، أمين، وطن، أجيال،...).

• **ضعف حكم القانون** وذلك بسبب ضعف النظام قضائي وعدم فعاليته في تنفيذ الأحكام القضائية وتواضع دور المجلس التشريعي الفلسطيني في الرقابة على السلطة التنفيذية ومن ثمَّ شلَّه بعد عام 2006 بسبب الانقسام السياسي وضعف ومحدودية هيئات الرقابة العامة الرسمية وعدم فاعلية نظم المساءلة خاصة في السنوات الأولى لنشوء السلطة وضعف دور منظمات المجتمع المدني في معالجة قضية الفساد ومكافحته وقلَّة المنظمات العاملة في هذا المجال وعدم وجود إعلام حر ومستقل.⁷

وقد بدأ الاهتمام الوطني في موضوع مكافحة الفساد يبرز منذ العام 1996 إثر انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني وبعد العام 2002 زاد الاهتمام الرسمي بقضايا الإصلاح ومكافحة الفساد حيث أصبح الإصلاح مطلباً فلسطينياً ودولياً في أن واحد بعد أن تم إقرار القانون الأساسي الفلسطيني الذي عزز من منظومة الفصل بين السلطات، وتم إنشاء منصب رئيس الوزراء وإخضاعه للمساءلة أمام المجلس التشريعي في عام 2003. وبعد ذلك تمَّ إنشاء هيئة رسمية لمكافحة الفساد عام 2010، ووضع أول استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في 2012.

⁶ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان-، تقرير الفساد ومكافحته -فلسطين 2012 ص8.

⁷ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، خطة العمل الوطنية الفلسطينية لمكافحة الفساد 2002-2005، ص4.

والشفافية في المؤسسات العامة.⁹ وتمثلت أبرز تدخلات هذه المؤسسات في مجال مكافحة الفساد في ما يلي: الرقابة على العمليات الانتخابية ونشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية والمشاركة السياسية وتعزيز مبدأ سيادة القانون والحكم الصالح ورصد انتهاكات حرية الصحافة والإعلام وتعزيز قدرات الصحفيين في إعداد التحقيقات الاستقصائية وتغطية قضايا الفساد.

وبالرغم من أهمية هذه التدخلات إلا أن المؤسسات السابقة لم تنشأ كمؤسسات مختصة في مكافحة الفساد، ولا يشكل ذلك الهدف الرئيسي لها، كما لا تشكل مكافحة الفساد الأساس في استراتيجياتها، وإنما قد تتبنى مكافحة الفساد كهدف من بين أهدافها الأساسية أو الفرعية، ويمكن وصف أنشطتها في هذا المجال بأنها أنشطة لا تقوم على إستراتيجية شمولية لعمل المؤسسة في مكافحة الفساد، وغالباً تنتهي بانتهاج التمويل الخاص بالمشروع، إلى جانب عدم وجود رؤية موحدة لمكافحة الفساد فيما بينها.¹⁰

جاء تأسيس الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) من قبل مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح في كانون الثاني من عام 2000 متزامناً مع تصاعد الحديث في الشارع الفلسطيني عن الفساد وإمكانية تحويله إلى ظاهرة مقلقة في المجتمع الفلسطيني

⁹ نظام النزاهة الوطني، مصدر سابق، ص 311 - 411.

¹⁰ مقابلة مع الدكتور عزمي الشيبيني مفوضز ائتلاف امان، 2013/4/13.

في أعقاب نشر تقرير هيئة الرقابة العامة لسنة 1996 وتقرير المجلس التشريعي لسنة 1997 بعد مضي عدة سنوات على إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية واللذان سلَّطا الأضواء على ضرورة إصلاح المؤسسات العامة للسلطة الوطنية.¹¹ كما تزامن نشوء أمان مع عملية المشاورات الواسعة التي شهدتها أروقة هيئة الأمم المتحدة في العام 2000 لاتخاذ تدابير واجراءات لمنع الفساد، وجاء منسجماً أيضاً مع الحراك المدني الدولي الذي تمثل بنشوء أول تحالف دولي ضد الفساد عام 1995 بهدف الحد من الفساد وتعزيز نظم النزاهة المحلية والدولية ومساءلة الحكومات.

حيث قامت مؤسسات المجتمع الفلسطيني المؤسسة لائتلاف أمان بإطلاق برنامج وطني يعزز البيئة المضادة للفساد وينشر مبادئ وقيم النزاهة والشفافية ونظم المساءلة في إطار النظام السياسي وفي المجتمع الفلسطيني بمختلف قطاعاته ومكوناته، ولمساعدة السلطة الوطنية في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد.¹²

طور ائتلاف أمان إستراتيجية شمولية خاصة به لمكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني بكافة قطاعاته (العام والأهلي

¹¹ «أمان»، نظام النزاهة الوطني - فلسطين 2009، ص 28.

¹² المؤسسات التي أنشأت ائتلاف امان هي: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح»، المنتدى الفكري العربي- القدس، مركز التجارة الفلسطيني «بال توريد»، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن» - رام الله، مركز الميزان لحقوق الإنسان- غزة، المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية- غزة.

والخاص) ونفذ الائتلاف العديد من المبادرات والبرامج لتحقيق هذه الاستراتيجية وذلك منذ تأسيسه في العام 2000 وما زال يعمل على ذلك، وقد جاء الكثير من هذه التدخلات والمبادرات حتى قبل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منسجماً مع ما تضمنته الاتفاقية من إجراءات وتدابير لمكافحة الفساد، وذلك بحكم الخبرات والتجربة المتراكمة للائتلاف ونشاطه في هذا المجال.

1. الترويج لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

عمل ائتلاف أمان على مناصرة ودعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونفذت العديد من الحملات الوطنية لتبني الاتفاقية والتوعية بمضمونها. وعلى الرغم أن الاتفاقية غير ملزمة للسلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها سلطة لم ترتقي بعد إلى مرتبة دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ارتأت أمان وبالتشاور مع السلطة الوطنية الفلسطينية، أن تبادر السلطة إلى الإعلان عن التزامها بأحكام الاتفاقية من جانب واحد وذلك من خلال إعلان رسمي باسم رئيس الوزراء سلم إلى الأمين العام للأمم المتحدة عام 2005.

وفي شهر آب 2007، ابدت الحكومة الفلسطينية استعدادها لتبني سياسات لمكافحة الفساد من خطة عمل وطنية فلسطينية لمكافحة الفساد، كما وجددت التزامها بالأحكام الأساسية الواردة في الاتفاقية الدولية. جاء هذا

في مذكرة تفاهم تم توقيعها من قبل الحكومة الفلسطينية وأمان كممثلة للمجتمع المدني التي تقود جهود مكافحة الفساد.

وخلال الفترة 2007-2009، نفذ ائتلاف أمان حملة وطنية شاملة، الأولى من نوعها، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، وذلك للتعريف بالاتفاقية الدولية وشملت هذه الحملة مجموعة كبيرة من الأنشطة التي استهدفت جميع القطاعات وشرائح المجتمع بهدف التأثير في السياسات العامة للسلطة الوطنية وتوجيهها نحو الحوكمة الرشيدة وتشجيعها على إعداد خطة وطنية فلسطينية لمكافحة الفساد بمشاركة جميع القطاعات (العام والخاص والأهلي). كما قام ائتلاف أمان بإعداد دراسة حول مدى موثمة السياسات العامة والتشريعات الفلسطينية على مختلف مستوياتها مع متطلبات الاتفاقية الدولية وذلك من خلال تحديد الفجوات ومكامن الاختلاف والنقص والتعارض مع الاتفاقية بهدف تمكين البيئة الفلسطينية وكما قام بتطوير نظام النزاهة الوطني الفلسطيني بما يقلل من فرص الفساد، ويجعل من إتاحة الشفافية والمساءلة في العمل العام مجالاً محفزاً للمحاسبة في إطار سيادة القانون والمحافظة على المال العام وتعزيز ثقة المواطنين بالمسؤولين وتشجيعهم على المشاركة في إدارة الشأن العام. وفي ذات السياق قام ائتلاف أمان بإعداد مسودات تشريعات تضمنت مشروع نظام حماية المبلغين عن الفساد ومشروع نظام منع تضارب المصالح في الوظائف والمناصب العامة وإقرار الذمة المالية بالإضافة

إلى تعديلات على مشروع قانون العقوبات الفلسطيني.

كما نجحت جهود ائتلاف أمان ومؤسسات المجتمع المدني في إصدار مرسومًا رئاسيًا في السادس عشر من حزيران 2011 بتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بناء على كتاب رسمي رفعته أمان للرئيس محمود عباس في أعقاب ورشة عمل حول تقييم التجربة الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال، أوصت أمان بالإسراع في المصادقة على تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال كي تأخذ دورها في مواجهة هذه الجريمة إضافة إلى تعزيز التكامل والتنسيق بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص في التصدي لها. حيث انسجم هذا المرسوم وجهود المجتمع المدني في هذا المجال مع المادة 23 من الاتفاقية الدولية التي تطالب الدول الأطراف بتبني تدابير تشريعية لتجريم الأفعال المتعلقة بغسل العائدات الاجرامية.

من جانب آخر، شارك ائتلاف أمان في المؤتمرات الأربعة التي عقدتها الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الأونكاف) الذي عقد في الأردن وأندونيسيا وقطر والمغرب على التوالي من خلال عضويتها في التحالف الدولي لمؤسسات المجتمع المدني لدعم الأونكاف. كما ساهم ائتلاف أمان في إنشاء الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية أثر مبادرة من المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي خلال اجتماع عقد في بيروت في حزيران 2008 والذي جمع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد في إحدى عشرة دولة عربية استناداً لقرار الدورة الأولى لدول الأطراف في البحر الميت في كانون الثاني 2008 حيث يتواجد في هذه الشبكة ممثلين رسميين من فلسطين (هيئة مكافحة الفساد) إضافة إلى ممثل عن أمان.

ومنذئذ ينشط ائتلاف أمان في هذه الشبكة ويشترك في اجتماعاتها الدورية حيث يقدم تقاريراً مفصلة عن حالة الفساد والتغييرات الايجابية التي تطرأ على منظومة مكافحته في الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى تقديم تقارير دورية عن نشاطاته وجهوده في مكافحة الفساد بهدف تبادل الخبرات والمبادرات مع المنظمات العربية المختصة بذلك. كما ينشط ائتلاف أمان في شبكة المجتمع المدني العالمي لدعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تأسست عام 2006 "ائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، والتي تتألف من حوالي 240 منظمة مجتمع مدني من ما يزيد عن 100 دولة حول العالم. تهدف الشبكة إلى حشد وتنظيم جهود المجتمع المدني وتحركه المشترك حول قضايا تتعلق بالمصادقة على الاتفاقية وتطبيقها ورصدها¹³. كما يساهم ائتلاف أمان في تخطيط وتنفيذ حملات دولية مثل حملة "لا للإفلات من العقاب" لتشجيع الحكومات على تطبيق مواد الفصل الثالث من الاتفاقية والمعنية بالتجريم والملاحقة والمقاضاة والجزاءات.

13 <http://uncaccoalition.org/about-us/about-the-coalition>

ضمن الفريق الوطني المشكّل بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 2008/08/18، استضاف ائتلاف أمان بصفته سكرتاريا للجنة الفرعية المنبثقة عن الفريق الوطني عملية التقييم الذاتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك من خلال تعبئة استمارة التقييم الذاتي لتحديد الفجوات في التشريعات والسياسات الفلسطينية المتعلقة بمكافحة الفساد. وتم الانتهاء من تعبئة الاستمارة واعتمادها من قبل الفريق الوطني والمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء في نهاية سبتمبر 2008.

كما قام ائتلاف أمان وبشكل طوعي بإجراء تقييم مدى الالتزام بالتدابير الوقائية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تم تقييم مدى التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بهذه التدابير وصدر ذلك في تقرير خاص بعنوان تقييم الالتزام بالتدابير الوقائية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2. المشاركة مع هيئة مكافحة الفساد في إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

بادر ائتلاف أمان عام 2008 بدعوة جميع الأطراف الرسمية (الحكومة) والأهلية للمشاركة وتنسيق الجهد الوطني لوضع مشروع خطة عمل وطنية لمكافحة الفساد تقوم على مبادئ وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واستجاب مجلس الوزراء الفلسطيني لهذه الجهود، حيث قام بإصدار قرار بتاريخ 2008/8/18

يقضي بتشكيل فريق وطني¹⁴ لإعداد خطة العمل الوطنية والذي ضمّ في عضويته بالإضافة إلى جميع الأطراف الرسمية ذات العلاقة ائتلاف أمان كمثل عن مؤسسات المجتمع المدني.¹⁵ ودعمت الحوارات التي أجراها الفريق الوطني لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 في قطاع الحكم تحديداً حيث تضمنت العديد من البرامج التي هدفت إلى إدماج وتعزيز مفاهيم ومبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة في عمل مؤسسات السلطة الوطنية.¹⁶

وفي العام 2010 أوصى مؤتمر أمان السنوي السابع كافة الجهات المعنية خاصة هيئة مكافحة الفساد إلى بلورة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد يتبعها إعداد خطة وطنية لمكافحة الفساد بمشاركة الأطراف ذات العلاقة على أن تقر في مؤتمر وطني.

وقامت هيئة مكافحة الفساد بقيادة الجهد الوطني وتنسيقه استناداً إلى قانون مكافحة الفساد الفلسطيني المعدل رقم 1 لسنة 2005 بإعداد الإستراتيجية الوطنية

14 ضم الفريق في عضويته ممثلين عن العديد من الوزارات المعنية والهيئات الرقابية والنيابة العامة وديوان الرئاسة والقطاع الخاص بالإضافة إلى أمان كمثل عن مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها بيتاً للخبرة في هذا المجال، وترأسه وزير التخطيط الأسبق د. سمير عبد الله.

15 قرار مجلس الوزراء رقم (12/68/08/م.و.س.ف) لعام 2008.

16 احمد ابوديه، النزاهة والشفافية والمساءلة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، رام الله، 2011.

لمكافحة الفساد 2012-2014، بمشاركة مختلف المؤسسات والقطاعات المختلفة بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، وتم مناقشة الإستراتيجية في مؤتمر حضره ممثلين من مختلف المؤسسات والهيئات والقطاعات حيث تم بلورة التوصيات الناتجة عن مناقشة الإستراتيجية والتعديلات المقترحة من قبل فريق مهني وتضمينها في الإستراتيجية بصيغتها النهائية.¹⁷

وشارك ائتلاف أمان بشكل رئيسي وفعال وبتعاون كامل مع المؤسسة الرسمية (هيئة مكافحة الفساد) في هذا الانجاز والذي يشكل احد أهم توصيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد.¹⁸

أما بخصوص الخطة الوطنية المنبثقة عن الإستراتيجية فقد رأى ائتلاف أمان أن وجود الخطة الوطنية لمكافحة الفساد أمر هام وضروري وكذلك أهمية مشاركة المجتمع المدني، وأهمية الشراكة في إعدادها وضرورة اعتمادها من كافة الأطراف في المجتمع حتى تنال المشروعية وحتى تكون ذات طابع وطني وليس رسمي فقط وان تكون متابعة تنفيذها بالشراكة بين الأطراف، إضافة إلى أهمية الشراكة في عملية التقييم الدوري لهذه الخطة، الأمر الذي ما زال بحاجة إلى جهود من قبل جميع الأطراف لانجازه.

17 هيئة مكافحة الفساد، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2012-2014.

18 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الفصل الثاني، مادة 5 سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية.

ساهم ائتلاف أمان في تطوير التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد وإنشاء وتعزيز دور هيئة مكافحة الفساد باعتبارها الهيئة الرسمية المتخصصة والمستقلة والفاعلة في هذا المجال بالتعاون مع الأطراف الحكومية ذات العلاقة متفقاً مع ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من حيث مشاركة المجتمع المدني في الجهود الشاملة لمكافحة الفساد وخاصة في المادة 6 منها التي تنص على قيام الدول الأطراف بإنشاء هيئة أو هيئات تتولى منع الفساد ومنحها الاستقلالية للتطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمناى عن أي تأثير مع توفير الموارد المادية والبشرية.

3. المساهمة في استعراض التزام فلسطين بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

في عام 2012، أشرفت هيئة مكافحة الفساد على عملية التقييم الذاتي لمدى الالتزام بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمشاركة ممثل عن المجتمع المدني، حيث تم الانتهاء من التقييم وتسليم الملخص التنفيذي وتقرير اللجنة الفنية لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في مايو 2013 تمهيداً لإيداعه لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بواسطة مفوضية فلسطين لدى منظمة الامم المتحدة وعبر وزارة الخارجية¹⁹. ويشار إلى أن هذه العمل تم بدعم من المشروع الإقليمي لمكافحة

http://www.aman-palestine.org/ar/media-19-center/1456.html#sthash.XMaCG9gb.dpuf

الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد كرّس في منهجيته توصيات الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بإشراك المجتمع المدني في عملية التقييم ونشر نتائجه، وهما أمران اختياريان في إطار آلية الإستعراض. وفي ذلك نموذج متميز قدمته فلسطين على مستوى المنطقة العربية والعالم.

4. التوعية ضد الفساد

اعتمد ائتلاف أمان ومنذ إنشائه إستراتيجية تقوم على التركيز على الفعاليات والنشاطات التي تعزز التوعية بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة والتوعية بأسباب ومظاهر الفساد ومخاطره وضروره مكافحته، باعتبار ذلك من أهم أدوار المجتمع المدني. وجاء هذا التوجه متفقاً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المادة 13 المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد. وفي هذا الإطار قام الائتلاف بالعديد من الحملات والبرامج بالتعاون مع مؤسسات رسمية وأخرى من المجتمع المدني ومنها:

- برنامج الشراكة ودعم المؤسسات الأهلية الهادف الى تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني وبشكل خاص المنظمات الأهلية القاعدية على تضمين برامجها نشاطات تتعلق بعملية التوعية بأسباب الفساد وأشكاله ومخاطره وطرق مكافحته.²⁰ حيث
- 20 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، برنامج الشراكة ودعم المؤسسات الأهلية.

قام الائتلاف من خلال هذا البرنامج برفع الوعي العام بالفساد وطرق مكافحته وتشجيع المنظمات الأهلية الفلسطينية لتبني مبادرات ونشاطات في مجال تعزيز منظومة مضادة للفساد، بالإضافة إلى نشر وترويج ثقافة غير متساهلة معه باعتبارها مكون أساسي للحكم الصالح على طريق بناء نظام النزاهة الوطني الذي يسعى ائتلاف أمان إليه منذ تأسيسه في العام 2000.²¹ ويعدّ برنامج الشراكة ودعم المؤسسات الأهلية أحد البرامج الإستراتيجية بالنسبة لأمان والذي ينسجم مع وثيقتها الإستراتيجية والتي تقتضي بأن عملية مكافحة الفساد تتطلب جهوداً جماعية وموحدة تشارك فيها جميع القطاعات والشرائح المجتمعية بهدف بناء وعي عام مناهض للفساد بين جميع المواطنين. وتجلّى ذلك من خلال تضمين موضوع مكافحة الفساد والوقاية منه في برامج المنظمات الأهلية المختلفة ذات العلاقة بالديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الصالح.²²

- تعزيز الوعي العام بضرورات الحفاظ على المال العام ومكافحة مظاهر الفساد وأسبابه لدى الطلبة والطالبات وذلك من خلال المناهج التعليمية بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية ووزارة

21 موقع امان الالكتروني « <http://www.aman-palestine.org/Grants.htm> »

22 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، برنامج الشراكة ودعم المؤسسات الأهلية.

التربية والتعليم، حيث قام ائتلاف أمان ومنذ عام 2007 بتطوير مساق جامعي بعنوان النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد هدف إلى تبني مفهوم مكافحة الفساد في عملية التعليم من قبل ست جامعات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبشكل خاص كليات الإدارة والإدارة العامة والقانون.²³ وأما على صعيد التعاون مع وزارة التربية والتعليم، فقد تم استهداف الطلبة إضافة إلى المدرسين²⁴ من خلال أنشطة لا منهجية تتعلق بالتوعية بمظاهر الفساد وأشكاله وسبل مكافحته، حيث تم إعداد مواد توعوية وعقد ورش عمل لمئات المشرفين التربويين والأساتذة وآلاف الطلبة الذين انخرطوا في تنفيذ مشاريع النزاهة كتطبيق عملي للمعارف التي اكتسبوها في هذه الورش وتحفيزهم على الانخراط في المساءلة الاجتماعية ومكافحة الفساد.

- التعريف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي هذا الإطار، بادر ائتلاف أمان لنشر الوعي بإحكام الاتفاقية وأهدافها في المجتمع الفلسطيني من خلال تنفيذ حملة وطنية واسعة هدفت إلى تعزيز الالتزام ببنود الاتفاقية ورفع الوعي بدور الجمهور من خلال مجموعة من الأنشطة كورش

23 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، برنامج التعليم في مواجهة الفساد: طلاب الجامعات في مواجهة.

24 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، برنامج تمكين الشباب ضد الفساد.

العمل والمحاضرات والزيارات الميدانية الخاصة بالتوعية بشأن مكافحة الفساد مستهدفة جميع شرائح المجتمع الفلسطيني.²⁵

- على صعيد الجهات الرسمية، عمل ائتلاف أمان على رفع الوعي بمفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة لدى المسؤولين والموظفين الرسميين ووضعها موضع التطبيق، وذلك من خلال التعامل مباشرة مع مؤسسات القطاع العام من أجل تعزيز هذه المفاهيم لدى العاملين في هذا القطاع. ومن الأمثلة على ذلك، البرامج التوعوية التي عقدتها أمان مع مجلس القضاء الأعلى ووزارة التربية والتعليم ووزارة الأوقاف والمقدسات ووزارة الداخلية وديوان الموظفين التي استهدفت ما يربو عن ألفين من العاملين فيها بما فيهم 325 إمام وواعظ ونحو 300 ضابط من مختلف الأجهزة الأمنية.²⁶ وقد توسع دور ائتلاف أمان التعاوني مع الأطراف الحكومية الرسمية في مجال رفع الوعي بقيم النزاهة ومكافحة الفساد حيث لا يوجد اليوم مؤسسة رسمية أساسية لا تتعاون أو تشترك مع ائتلاف أمان في هذا النشاط التوعوي، كما تلقت تدخلات ائتلاف أمان السابقة قبلاً وتفهماً من قبل معظم الجهات الرسمية ذات العلاقة.²⁷

25 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، الحملة الوطنية المناصرة ودعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

26 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، نشاطات الائتلاف.

27 مقابلة مع كل من د. سهير قاسم مديرة التدريب والسيد جمال سالم المنسق للمشروع في وزارة التربية والتعليم العالي، 2013/4/14.

• **على صعيد الشباب** فقد كرس ائتلاف أمان العديد من نشاطاته وبرامجه لتوعية الشباب وذلك بالتعاون مع شبكة شباب من أجل النزاهة والمؤسسات والفعاليات الشبابية المختلفة، مما مكّنها من الوصول لأكثر عدد من فئة الشباب من خلال التدريب وتأهيل المجموعات الشبابية ليصبحوا أكثر قدرة على معرفة بمنظومة الفساد وقواعد الحكم الرشيد وتعزيز مفاهيم الشفافية والنزاهة لديهم وتشجيعهم للقيام بحملات إعلامية تدعو لمحاربة الفساد.²⁸ من ناحية ثانية، قدم ائتلاف أمان الدعم الفني والمالي لعشرات المبادرات الشبابية في مجال التوعية بمكافحة الفساد منها إنتاج أفلام قصيرة وسكتشات مسرحية وإذاعات إلكترونية وصفحات تواصل اجتماعي وبرامج وسبوتات إذاعية وغيرها. كل ذلك بهدف توسيع دائرة المنخرطين في جهود مكافحة الفساد والإصلاح.

• **إطلاق المكتبة الإلكترونية** في الموقع الإلكتروني لأمان بهدف نشر الوعي المجتمعي ضد ظاهرة الفساد وتسهيل حصول الباحثين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع العام والخاص وطلبة المدارس والجامعات على المواد المتخصصة في موضوع الفساد.

5. تحفيز الإعلام على الانخراط في مكافحة الفساد

إيماناً بالدور الذي يضطلع به الإعلام كأحد أعمدة النظام الوطني للنزاهة في مكافحة الفساد، نفذ ائتلاف أمان العديد من الحملات الإعلامية والبرامج الإذاعية مثل برنامج فلسطين الشباب الذي هدف إلى توعية وتحفيز المواطنين وخاصة الشباب على الانخراط في مكافحة الفساد وطرح قضايا من شأنها تفعيل دورهم في محيطهم المجتمعي بكافة جوانبه: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بالتركيز على منظومة مكافحة الفساد في الواقع الفلسطيني.²⁹ يتوافق عمل ائتلاف أمان في هذا المجال مع ما جاء في المادة 13/1/ج من اتفاقية الاونكاف التي نصت على ضرورة القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج التوعية العامة.

كما بادر ائتلاف أمان إلى إعداد وتقديم برنامج دورك تحكي على اثير راديو رايه اف ام يتناول قضايا ساخنة يتداولها الإعلام المحلي أو الخارجي من استقبال مكالمات وتعليقات المواطنين تتعلق بمكافحة الفساد والإصلاح.

وبالتعاون مع شبكة الإعلاميين من أجل النزاهة³⁰ قام ائتلاف أمان بنشر الوعي بقيم النزاهة والشفافية

29 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة امان، مشروع التدقيق الاجتماعي.

30 تضم الشبكة مجموعة من العاملين في الصحافة والإعلام شكلت بمبادرة وتشجيع من ائتلاف امان وتهدف إلى خلق بيئة اعلامية رافضة للفساد وقادرة على مواجهته والحد من انتشاره.

والمساءلة من خلال إعداد ونشر عشرات المنشورات التثقيفية والإعلانات والبوسترات والحلقات التلفزيونية والإذاعية للتعريف بالفساد ومظاهره وأسبابه ونتائجه.³¹ ولتشجيع وسائل الاعلام والإعلاميين العاملين في القطاع الرسمي والاهلي والخاص على تبني التحقيقات الاستقصائية، قام ائتلاف أمان بالتعاقد مع عدد من وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية اضافة الى وكالة وفا للانباء وهي جهة رسمية لإعداد تحقيقات استقصائية بهدف تطبيق التدريبات التي تمت في هذا المجال من ناحية، والدعوة من أجل انشاء وحدة للصحافة الاستقصائية في المؤسسات الإعلامية وتمكينها من خلال توفير الموارد البشرية المدربة والموارد المالية والتجهيزات اللازمة.

وبالتعاون مع نقابة الصحفيين وشبكتي أمين الإذاعية ومدى، أطلق ائتلاف أمان مدونة خاصة بالمدونين على شبكات التواصل الاجتماعي بهدف تعزيز القدرات المهنية والموضوعية في تناول قضايا الفساد لحمايتهم وتجنبيهم أية عمليات انتقامية أو اعتقال أو ملاحقة. وفي ذات السياق، ساهم ائتلاف أمان بانشاء شبكة للمدونين لرعاية مصالح المدونين وتمكينهم من خلال التدريب ورفع الوعي حيث وصل عدد المنضمين إليها 1195 شخص معظمهم من الشباب ومن الجنسين.

31 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، شبكة الإعلاميين للنزاهة والشفافية.

6. تعزيز شفافية إجراءات الخدمات التي تقدمها الجهات الرسمية

قام ائتلاف أمان بالعديد من النشاطات المتعلقة بتعزيز شفافية عمل المؤسسات العامة وإجرائاتها وحرية الوصول إلى المعلومات ومنها على سبيل المثال تعزيز الشفافية ونشر المعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الوزارات والمؤسسات العامة. حيث قام ائتلاف أمان بعملية حصر لكافة التراخيص والاذونات الممنوحة من هذه المؤسسات والمعايير والشروط والنماذج المتعلقة بكل خدمة وذلك في إطار موقع الكتروني "دليلي للوزارة" يوفر محرك البحث فيه فرصة تسهل على المواطنين الاطلاع على هذه المعلومات والنماذج والمؤسسات الواجب التوجه إليها للحصول على أية خدمة.³² وقد جاء هذا الدور منسجماً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وخاصة ما ورد في المادة 13 من الاتفاقية الفقرات (أ، ب، د) والتي تنصّ على ضرورة اتخاذ تدابير تتعلق بتعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها، وضمان تيسير حصول الناس فعلياً على المعلومات، واحترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها.

وفي إطار تعزيز الشفافية في أعمال السلطة القضائية، بادرت أمان إلى التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني المعنية بقطاع العدالة والسلطة القضائية أفضت

32 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة امان، الموقع الإلكتروني www.access.aman-palestine.org

الاجتماعات واللقاءات الى توقيع مذكرة تفاهم³³ تعهد فيها مجلس القضاء الأعلى على إتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص والمواطنين بشكل عام على الاطلاع على المعلومات المتعلقة بعمل القضاء وإجراءاته وقراراته بما فيها تقاريره السنوية والفصلية.

من ناحية ثانية، نفذ ائتلاف أمان نشاطات لتعزيز الشفافية في العمل الأهلي في إطار برنامج شهادة الحكم الصالح حيث هدفت الى تعزيز عملية نشر المعلومات والقرارات واجراءات التعيين وتقديم الخدمة بالإضافة الى نشر التقارير الفنية والمالية وتقارير الأداء. شكل هذا التدخل مبادرة للتعاون والتنسيق مع المنظمات الأهلية لتعزيز دورها في الرقابة على الأداء العام واشراكها في الجهد الوطني لمكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني.³⁴

وتنتج عن هذه النشاطات والتدخلات مجموعة من الآثار الايجابية تمثلت في تعزيز الوعي المجتمعي بالحق في الوصول للمعلومات وبأهمية اعتماد تشريع فلسطيني يضمن هذا الحق وتحقيق الاستجابة لدى عدد كبير من المؤسسات العامة من خلال فتح المعلومات أمام المواطنين وإنشاء الصفحات الالكترونية للتعريف بالخدمات التي تقدمها وشروطها.

33 تم التوقيع على هذه المذكرة في 2008/12/15، من قبل 20 مؤسسة بالإضافة الى مجلس القضاء الأعلى برئاسة المستشار عيسى أبو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق.

34 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان، مشروع تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل الأهلي.

7. تعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة في القطاع العام

بادر ائتلاف أمان باعتباره بيت خبرة فلسطيني لتعزيز العديد من التدابير الوقائية لمكافحة الفساد التي وردت الإشارة لها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال قيامه بتطوير مبادرات عززت مفهوم المساءلة المجتمعية على المؤسسات العامة ومسؤوليها من ناحية وقامت بالمساعدة في تطوير آليات النزاهة والمساءلة في الوظائف العامة من ناحية أخرى. فقد تم التعاون مع العديد من الأطراف الرسمية لتطوير هذه الآليات، كمدونات السلوك للقطاعات والهيئات المختلفة وأدوات المساءلة المختصة (جلسات الاستماع للمسؤولين) وتطوير أنظمة ووحدات الشكاوى في السلطات والمؤسسات العامة وتعزيز نظم التدقيق والرقابة الداخلية وذلك تأكيداً ومساعدة لالتزام السلطة الوطنية بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث جاء في المادة 2/8 من الاتفاقية دعوة للدول الأطراف إلى تطبيق مدونات أو معايير سلوكية من اجل الأداء الصحيح والسليم للوظائف العامة.

ويمكن اجمال ابرز المبادرات التي نفذها ائتلاف أمان في هذا الاطار على النحو التالي:

- **إعداد مدونات السلوك للعاملين في القطاع العام:** اسهم ائتلاف أمان في اعداد وتطوير العديد من مدونات السلوك للعديد من السلطات والهيئات العامة ومنها: وثيقة مبادئ سلوكية

للفصائل والقوى والأحزاب السياسية الفلسطينية ومدونة السلوك القضائي ومدونة سلوك العاملين في المؤسسات القضائية والنيابة العامة ومبادئ مدونة السلوك والمعايير الاخلاقية لموظفي القطاع العام ومدونة قواعد السلوك لرؤساء واعضاء مجالس الهيئات المحلية وموظفيها وميثاق شرف الاحزاب والفصائل الفلسطينية. كما ساهم ائتلاف امان ايضاً في اعداد وتطوير مدونات السلوك في القطاعين الخاص والأهلي مثل مدونة سلوك المنظمات النقابية الفلسطينية من اجل العدالة الاجتماعية ومدونة الأخلاقيات والقواعد السلوكية الخاصة بالشفافية والمساءلة في العمل الأهلي الفلسطيني ومدونة سلوك المؤسسات الاهلية الفلسطينية/الائتلاف الاهلي لمدونة السلوك ومدونة الاخلاقيات والقواعد السلوكية الخاصة بالاعلاميين الفلسطينيين ومدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين.³⁵ كما نفذ الائتلاف عدداً كبيراً من نشاطات التوعية والتدريب للتعريف بمدونات السلوك ومضامينها في مختلف القطاعات السابقة بهدف تضمينها في حياة وأعمال المؤسسات والأفراد.

- **تطوير أنظمة ووحدات الشكاوى في المؤسسات العامة:** قام ائتلاف امان باجراء العديد من الدراسات المتعلقة بواقع وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة وتطوير أنظمة خاصة

35 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، قوانين ومدونات سلوك.

وأدلة تتعلق بوحدات الشكاوى في العديد من هذه المؤسسات وعقد دورات تدريبية للعاملين فيها لتعزيز قدراتهم على التعامل مع شكاوى الجمهور. ومن هذه الدراسات: دراسة واقع الشكاوى في سلطة الاراضي ووحدة الشكاوى في وزارة العدل ودليل اجراءات عمل ديوان الشكاوى في مؤسسات القطاع العام وديوان الشكاوى في مجلس الوزراء وديوان الشكاوى في المجلس التشريعي الفلسطيني ونظام الشكاوى الخاص بالهيئات المحلية الفلسطينية.³⁶ كما عمل الائتلاف على تفعيل دواوين الشكاوى في المؤسسات العامة ووضع الأنظمة وأدلة الإجراءات الخاصة بها وتفعيل صناديق الشكاوى في مجتمعات المحاكم الأمر الذي عزز من التزام واحترام السلطة بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- **المساءلة الاجتماعية:** قام ائتلاف أمان باعداد دليل يتضمن الأسس والقواعد الاجرائية التي تمكن المنظمات الأهلية من تفعيل دورها الرقابي والتواصل مع المؤسسات العامة من وزارات وهيئات من خلال عقد جلسات الاستماع والتي يتم تنظيمها للحصول على المعلومات بشأن الاعمال والانشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات وإتاحة الفرصة لنشطاء المنظمات الأهلية للمشاركة في اتخاذ القرارات والتأكد من سلامة الأداء ونزاهته وشفافيته. ونظم ائتلاف أمان

36 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة- امان، مشروع الترويج وتسهيل عملية تطوير نموذج شكاوى مناسب لمعالجة شكاوى الجمهور في مؤسسات القطاع العام.

العديد من الدورات التدريبية للمنظمات الاهلية حول تنظيم وادارة جلسات الاستماع العامة للمسؤولين بهدف تفعيل دور هذه المنظمات في الرقابة على أداء القطاع العام.³⁷

• **تطوير نظم التدقيق والرقابة الداخلية للمؤسسات العامة** : قام ائتلاف أمان بالعديد من النشاطات والمبادرات في هذا المجال منها: عقد العديد من الدورات التدريبية استهدفت مدراء دوائر وحدات الرقابة والتدقيق في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بهدف التعريف بنظام التدقيق المالي الداخلي للعام 2011 الأمر الذي استفاد منه عدد كبير من الكوادر الحكومية.

لقد أدت التدخلات السابقة لائتلاف أمان إلى تجاوب الجهات الرسمية في العديد من المؤسسات من خلال إقرار مدونات السلوك الخاصة بموظفيها وفي مقدمة ذلك إقرار واعتماد مدونة السلوك الخاصة بالموظفين العموميين. وبالرغم من أن مسؤولي ديوان الموظفين العام اعتبروا أن هذه المهمة تأتي في إطار اختصاص الديوان إلا أن ذلك لم يمنع قيام ائتلاف أمان بالمشاركة مع الديوان بإعداد المدونة ولم يمنع كذلك الديوان من المبادرة بالطلب من ائتلاف أمان طباعة المدونة وتنفيذ مجموعة واسعة من دورات تدريب المدربين لتنفيذ أحكامها.

ولقيت تدخلات ائتلاف أمان في مجال تقديم التدريب المختص للكادر الوظيفي في العديد من المؤسسات الرسمية 37 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، نشاطات الائتلاف.

في مجالات الشفافية والرقابة الداخلية، من خلال التعاون بين الجانبين في دراسة الاحتياجات وإعداد الخطط التدريبية واختيار المرشحين وإعداد البرنامج التدريبي، تسيقاً كاملاً ورضاً وترحيباً من الجهات الرسمية. كما أبدى العديد منها رغبة في تنظيم المزيد من هذه الدورات التدريبية.³⁸

وواصل ائتلاف أمان سياسة الحوار الموضوعي مع الأطراف الرسمية في كل الأوقات، فمثلاً عندما هاجم وشكك بعض المسؤولين بأهداف أمان باعتبارها غير موضوعية وأن تقاريرها مموله خارجياً كما حصل مع الناطق الإعلامي باسم الأجهزة الأمنية تعقيباً على احد التقارير التي شارك بها ائتلاف أمان حول مدى شفافية عمل الأجهزة الأمنية وفعالية الرقابة عليها، قام الائتلاف بعقد حوار معمق مع وزير الداخلية ومسؤولي الأجهزة الأمنية الأمر الذي أدى إلى تفهم مقاصد أمان الإصلاحية والوطنية وتشكيل لجنة للتعاون بين الجانبين.³⁹

من جهة أخرى، أثار برنامج المساءلة الاجتماعية مخاوف بعض المسؤولين من أن تستخدم هذه الآلية للتشهير بالمسؤولين أو من اجل تصفية حسابات شخصية، وكذلك الخشية أن ترتبط عملية المساءلة الاجتماعية بمحاسبة رسمية، إلا أن الائتلاف تمكن من إزالة هذه المخاوف من

38 مقابلة مع السيد وحيد القدومي، مدير عام الادارة العامة للتدريب في وزارة الداخلية، الاحد 2013/4/14.

39 مؤتمر صحفي للناطق باسم الاجهزة الامنية اللواء عدنان الضميري، شبكة راية الاعلامية، 2013/4/18، www.raya.raya.ps/ar/newws

خلال توضيح مفهومه للمساءلة الاجتماعية.

فقد استخدم ائتلاف أمان المساءلة للمسؤولين في القطاع العام بمفهومه الواسع وليس بمعنى المحاسبة. إذ انصب الاهتمام على مسؤولية المسؤول عن الإجابة على استفسارات المواطنين وممثلي المجتمع المدني من خلال جلسات الاستماع العامة، ووفر ائتلاف أمان للمسؤولين في القطاع العام عبر هذه الجلسات منصة لتقديم وجهات نظرهم وطرح ما لديهم من قضايا للرأي العام. كما وفرت جلسات الاستماع للمسؤولين في الكثير من الأحيان الفرصة للتعرف على الفجوات سواء في التشريعات أو السياسات أو الإجراءات المتعلقة بعمل المؤسسة، وفي الكثير من هذه الجلسات خرج المسؤول مرتاحاً لتبيان وجهة نظره في القضايا المطروحة.⁴⁰

8. توفير مصادر المعرفة لصناع القرار لتمكينهم من مكافحة الفساد

يقوم ائتلاف أمان بإعداد وإصدار تقرير الفساد السنوي الذي يرصد مدى التقدم أو التراجع في توجهات الحكومة في مكافحة الفساد، وقد دأب ائتلاف أمان على إصدار هذا التقرير منذ عام 2008. وفي إطار ما تضمنته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من إجراءات وتدابير وقائية لمكافحة الفساد، قام ائتلاف أمان بتنفيذ إستراتيجية لتعزيز هذه التدابير من خلال توفير قاعدة بيانات ومعلومات حول واقع الفساد في المجتمع الفلسطيني لصناع القرار وذلك ضمن مجموعة من المبادرات

40 مقابلة مع د. عزمي الشعبي، مصدر سابق.

المستمرة، ومنها:

• **إعداد دراسة تتعلق بنظام النزاهة الوطني في فلسطين وذلك عام 2009**؛ تضمنت الدراسة فحصاً لكافة أعمدة نظام النزاهة، واعتمدت منهجية معدة سلفاً من قبل منظمة الشفافية الدولية ركزت على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وما يتبعها من المؤسسات وزارية وغير وزارية، إضافة إلى قطاع الأمن والأحزاب السياسية ولجنة الانتخابات والمؤسسات العليا للرقابة والتدقيق والمؤسسات المكلفة بتنفيذ القانون ونظام التعاقد ونظام الخدمة المدنية ومؤسسات مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكم المحلي والأطراف الدولية. وقد تناولت الدراسة في كل قطاع من القطاعات السابقة عدداً من القضايا المحددة وهي: الموارد الهيكلية والأدوار في نظام النزاهة وقضايا المساءلة وآليات النزاهة والشفافية وآليات تقديم الشكاوى وعلاقة كل قطاع بالقطاعات الأخرى. ويعمل ائتلاف أمان على مراجعة نظام النزاهة خلال العام الجاري 2013.

• **إجراء العديد من الدراسات والتقارير التشخيصية حول واقع نظام النزاهة الوطني في عدد من المؤسسات الرسمية والأهلية**؛ من هذه الدراسات على سبيل المثال فعالية ومناخ نظام النزاهة في عمل لجنة الانتخابات المركزية والنزاهة والشفافية في اجراءات التعيين للمناصب العليا

وواقع النزاهة في قطاع الأغذية والأدوية في فلسطين والنزاهة والمساءلة والشفافية في إدارة المحاكم والنزاهة والمساءلة والشفافية في قطاع الانشاءات ومراجعة تحليلية لقطاع العدالة ودليل مبادئ الحكم الصالح في إدارة الهيئات المحلية والرقابة على السلطة القضائية: دور دوائر التفتيش القضائي والنزاهة والشفافية في أعمال الشركات المساهمة العامة وبيئة النزاهة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ونزاهة العقود الادارية في ضوء العطاءات للاشغال الحكومية واللوازم العامة وبيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني والاصلاح الاداري والمالي في المؤسسة الامنية الفلسطينية واجهزة الرقابة وانظمة المساءلة في القطاع العام الفلسطيني والفساد والفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني وغيرها.⁴¹

• **استطلاعات الرأي العام حول الفساد:**
حرص ائتلاف امان على اجراء استطلاعات رأي متخصصة للجمهور حول الفساد في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 2001 (بمعدل استطلاع واحد على الاقل كل سنة) وذلك بالاستعانة بمراكز متخصصة لاستطلاعات الرأي العام. تشمل هذه الاستطلاعات التعرف على انطباعات الجمهور حول اشكال الفساد الاكثر انتشاراً في المجتمع الفلسطيني والقطاعات الاكثر تعرضاً للفساد والاستعداد للتبليغ عن الفساد ومدى تطبيق

41 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، إصدارات امان.

مبادئ الشفافية والانفتاح في تقديم الخدمات العامة ... الخ.⁴² وعلى الرغم من قناعة الائتلاف بأن هذه الاستطلاعات لا تقدم حقائق دامغة حول الفساد، إلا أنها تقدم مؤشرات حول توجهات ورأي المواطنين التي على الجهات المعنية أن تأخذها بعين الاعتبار في سياساتها وقراراتها وخطتها.

هدف الائتلاف من هذه الدراسات والتقارير والاستطلاعات الى تحديد الفجوات القانونية والإجرائية في عمل العديد من المؤسسات والهيئات الأهلية العامة خاصة تلك التي تقدم الخدمات للمواطنين في إطار توجه وقائي يهدف إلى تعزيز نظام ومناخ النزاهة الوطني فيها. ومما لا شك فيه أن تدخلات امان السابقة وما نتج عنها من إجراءات رسمية قد أدت إلى ردود فعل مختلفة خاصة لدى الجهات الرسمية، فقد نظر لها بعض المسؤولين باعتبارها مكملة ومساندة لجهود الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية وحماية المال العام في حين رفض البعض منهم هذه الجهود.⁴³

ومع ذلك فقد أدت تدخلات ائتلاف امان ونشاطاته السابقة الى تجاوب الجهات الرسمية معها من خلال إصدار مجلس الوزراء العديد من القرارات التي تعالج الفجوات التي تم الإشارة لها في تقارير وأنشطة امان الأخرى. فقد صدر قرار مجلس الوزراء بإلغاء شروط السلامة لإشغال الوظائف العامة والذي كان يشكل وسيلة
42 الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة امان، استطلاعات الرأي.
43 مقابلة مع السيد محمد الحلاق مدير عام دائرة النقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات، الاحد 2013/4/14.

لاستبعاد الخصوم السياسيين من تولي الوظائف العامة والعديد من القرارات التي تضبط التعيينات والترقيات في الوظائف العامة وقرار مجلس الوزراء بتنظيم استخدام المركبات الحكومية والتعليمات الخاصة بالمنح والبعثات الجامعية والتعليمات الخاصة بنزاهة الانتخابات وتعليمات تحديد أسعار الربط البيئي وحماية المنافسة في قطاع الاتصالات وقرار إنشاء اللجنة الوطنية العليا لمكافحة غسيل الأموال والأنظمة الخاصة بمستحقات الأسرى وأسرة الشهداء إضافة إلى الاستجابة لطلبات أمان المتكررة لإنشاء هيئة مكافحة الفساد.

9. تعزيز الشراكة مع المنظمات الأهلية لتعزيز المساءلة والشفافية

عمل ائتلاف امان على إنشاء الفريق الأهلي للرقابة على شفافية الموازنة العامة⁴⁴ ويضم الفريق 20 عضواً يمثلون عدداً من المؤسسات الأهلية ويهدف إلى تعزيز

44 الفريق الاهلي شفافية الموازنة العامة يتشكل من. مؤسسة امان، مؤسسة مفتاح، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، جمعية الهيدرولوجيين، مركز العمل التنموي - معا، اتحاد لجان العمل الزراعي، مركز تطوير المعلم، اتحاد الصناعات الغذائية، اتحاد الصناعات الدوائية، اتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، شبكة المنظمات الأهلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، جمعية منتدى المثقفين الخيرية، الهيئة الوطنية للمنظمات الأهلية، مؤسسة الضمير، مؤسسة الحق، معهد دراسات التنمية (جامعة بيرزيت)، مركز القدس للمساعدة القانونية ومركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى بعض الخبراء الاقتصاديين كرافدين للفريق الأهلي.

الشفافية من حيث نشر المعلومات الخاصة بالسياسة المالية والإنفاق الحكومي وإيرادات السلطة وتعزيز نظم المساءلة في المجتمع الفلسطيني ومنها المساءلة حول النفقات والإيرادات العامة وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية وتحديد أولويات الإنفاق العام بما يخدم مصالح المواطن الفلسطيني ويحقق أهداف التنمية المستدامة. وقد قام هذا الفريق بمراجعة الموازنة العامة والتقارير المالية الدورية الصادرة عن الحكومة وإصدار ورقة موقف حولها تم توزيعها إبان جلسات المساءلة التي عقدها ائتلاف امان لتوزيع المالية في هذا المجال. كما ساهم الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة عام 2011 بتبني وإصدار موازنة المواطن (دليل موازنة المواطن) والتي تعتبر من أحد العناصر الأساسية التي تضمن شفافية الموازنة العامة. وتم إصدار موازنة المواطن لأول مرة في فلسطين خلال العام 2011 واستمر إصدارها خلال العامين 2012 و2013 وتم العمل على تطويرها بالتعاون مع وزارة المالية ودعم مباشر منها. قام الفريق الأهلي أثناء عمل الوزارات على إعداد موازنات 2013 بالاجتماع مع عدد من تلك الوزارات كوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم بهدف التعرف على خططها وموازناتها والضغط من أجل تبني أولويات المواطنين الفلسطينيين.

قام ائتلاف امان بمجموعة من المبادرات بالتعاون مع الهيئات المحلية (حكومات محلية) بهدف تعزيز المساءلة المجتمعية المحلية ومنها:

• **توقيع مذكرات تعاون مع عدد من مجالس الهيئات المحلية ومنها:** مذكرة التفاهم والتعاون في مجال النزاهة والشفافية التي وقعها الائتلاف مع بلدية نابلس، وتتضمن التعاون بين المؤسسات لتطوير مجموعة من الأدلة والأنظمة التي من شأنها تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد والتعاون في تنفيذ النشاطات التوعوية والتدريبية وفي إعداد الحملات والنشاطات التوعوية المجتمعية التي ترفع وعي المواطن بدوره في تمكين البلدية من القيام بالمهام المناطة بها والتنسيق لعقد لقاءات تفاعلية بين الطرفين في إطار سياسة الانفتاح على الجمهور. بالإضافة الى ابرام مذكرة تفاهم بين أمان وبلدية جباليا للشراكة والتعاون في مجال تطوير منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في البلدية وتضمينها في سياسات وإجراءات وأنظمة عمل البلدية وتشجع العاملين في البلدية على الانخراط في نشاطات أمان كالدورات التدريبية وورش العمل وتطوير أنظمة وإجراءات عمل ووحدة الشكاوى والرقابة الداخلية في البلدية.

1. **إعداد مدونة قواعد السلوك لأعضاء المجالس المحلية وموظفيها:** حيث قامت الكثير من البلديات بتبنيها والمصادقة عليها، وعقد الائتلاف العديد من الدورات التدريبية لتنفيذ هذه المدونة والالتزام بأحكامها. وقام الائتلاف بإعداد دليل إجراءات عمل وحدات الشكاوى ونظام الرقابة الداخلية وذلك بالتعاون مع الهيئات المحلية ووزارة

الحكم المحلي. كما طور ائتلاف أمان موثيق خدمة مجتمعية تم التوقيع عليها من قبل عدد من البلديات ومنها على سبيل المثال بلدية الرام وذلك بهدف تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتمية قدرات العاملين في البلدية على تقديم هذه الخدمات بنزاهة وشفافية ومساواة وبشكل خاص للشرائح المهمشة والأكثر عوزاً في المنطقة.

2. **تعزيز الرقابة المجتمعية على مشاريع الهيئات المحلية:** أعد الائتلاف دليل جلسات الاستماع والمساءلة للهيئات المحلية وذلك بهدف تعزيز دور المواطنين والمنظمات الأهلية في الرقابة على الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات. كما قدم الدعم للمجموعات المحلية لعقد جلسات الاستماع وإعداد التقارير الاستقصائية حول المشاريع والخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية.

3. **لجان النزاهة من أجل خدمة أفضل في البلديات:** تم تشكيل لجان النزاهة من أجل خدمة أفضل بمبادرة عدد من ممثلي المجتمع المدني للعمل بالشراكة مع البلديات على رسم السياسات العامة لها وتحديد احتياجات الجمهور والرقابة على أعمال البلدية ومساءلتها فيما يتعلق بتقديم الخدمات لكافة فئات المجتمع بعدالة ومساواة ونزاهة وذلك في نابلس والخليل وأريحا والرام. تهدف هذه اللجان الى تعزيز النزاهة والشفافية في الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل الهيئات المحلية وخاصة خدمات

المياه والتفاريات الصلبة والصرف الصحي⁴⁵.

ويأتي هذا التدخل متفقاً مع المادة 13/1/أ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي دعت لاتخاذ ما يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها.

10. تعزيز الإبلاغ عن الفساد إلى الجهات الرسمية

حضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتحديداً في المادة 13 فقرة 2 الأطراف على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تعريف الناس بهيئات مكافحة الفساد وأن توفر لهم حسب الاقتضاء سبل الاتصال بتلك الهيئات لكي يبلغوها دون بيان هويتهم عن اية حوادث قد يرون أنها تشكل فعلاً جرمياً وفقاً لهذه الاتفاقية. وكذلك ما جاء في المادة 4/8 من الاتفاقية من دعوة للدول الأطراف لإرساء تدابير ونظم تيسير قيام المواطنين العموميين بالإبلاغ والسلطات المعنية عن أفعال الفساد عندما يلاحظونها أثناء أدائهم لوظائفهم. وفي هذا الإطار أطلق ائتلاف أمان مجموعة من المبادرات لتشجيع ثقافة الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين والشهود، ومن هذه المبادرات:

• **مركز المناصرة والارشاد القانوني:** أطلق ائتلاف أمان في العام 2009 مشروع مركز المناصرة والارشاد القانوني بهدف مكافحة الفساد عبر تقديم

45 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، مشروع النزاهة من أجل الفقراء.

الدعم والمشورة القانونية المجانية لضحايا وشهود الفساد والمبلغين عنه من أجل محاسبة المسؤولين عنه وضمان حماية المبلغين من خلال تلقي الشكاوى عبر خط مجاني بالإضافة إلى استقبال المراجعين في المركز والاستماع لشكاويهم والعمل على تقديم الإسناد لهم. ويعتبر المركز عضواً في شبكة دولية من المراكز الشبيهة الموجودة في أكثر من 42 دولة.

شكل هذا المركز حافزاً كبيراً لإشاعة ثقافة الإبلاغ لدى الجمهور والموظفين وغيرهم⁴⁶، حيث وفر المركز اتصالاً مباشراً مع المواطنين ضحايا أو مبلغيين، كما قدم لهم استشارة قانونية مجانية بخصوص حالات يوجد فيها شبهات بالفساد مكنتهم من متابعة هذه القضايا مع الجهات المعنية.⁴⁷ كما وفر المركز فرصة واسعة للمتوجهين لرفع وعيهم حول الفساد واسبابه ونتائجه وكيفية الانخراط في مكافحته. وبالرغم من

46 أظهرت التقارير المسحية التي أصدرتها أمان ومنظمة الشفافية الدولية وجود رغبة حقيقية لدى المواطنين في محاربة الفساد والإبلاغ عنه، فقد أشار مقياس الفساد العالمي الذي نفذ في 107 دول بما فيها فلسطين في الفترة بين أيلول 2012 وشباط 2013 تموز 2013، إلى أن 63% من المواطنين الفلسطينيين أبدوا رغبتهم في الإبلاغ عن الفساد وأفاد 82% من المستطلعين بأنهم مستعدون ومتحمسون لمكافحة الفساد وبأنهم يستطيعون أحداث فرق في مجال مكافحة الفساد.

للمزيد من المعلومات: <http://www.aman-palestine.org/ar/activities/1569.html#sthash.e0ls7EFp.dpuf>

47 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، مركز المناصرة والارشاد القانوني، <http://www.aman-palestine.org/ar/alaac>

وجود بعض المواقف السلبية من بعض الأشخاص الرسميين إلا أن الأغلبية الساحقة من المسؤولين ترى في هذا الدور سنداً للجهود الوطنية، كما يتم التعاون بشكل فعال مع أمان في هذا المجال.

• **جائزة النزاهة:** من الوسائل التي رأت أمان فيها محفزاً هاماً للانخراط في مكافحة الفساد والعمل على الإبلاغ عنه إطلاق جائزة تشجيعية سنوية يتم بواسطتها تكريم أشخاص يملكون الجرأة لكشف الحقائق ويتمتعون بالنزاهة ويؤمنون بأن مكافحة الفساد جهد وطني يقع على عاتق كل مواطن. يقوم ائتلاف أمان بمنح جائزة النزاهة بفئاتها الأربعة⁴⁸ وهي جائزة تقديرية ومالية سنوية منذ عام 2006. تهدف هذه الجائزة إلى تحفيز شرائح وفئات وقطاعات المجتمع الفلسطيني المختلفة على تحمل مسؤولياتها في التصدي للفساد وتشجيع العاملين في المؤسسات العامة على الإبلاغ عن حالات الفساد التي يشهدها أو يقعون ضحية لها. وتستهدف الجائزة العاملين في القطاع العام أساساً والهيئات المحلية والشركات إضافة إلى الإعلام.

11. تفعيل التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات

لمساعدة السلطة الوطنية وهيئة مكافحة الفساد في

48 جائزة النزاهة للقطاع العام والهيئات المحلية، جائزة أفضل بحث، جائزة الإعلام، شهادة الحوكمة للشركات المساهمة العامة.

تفعيل انفاذ مواد الاتفاقية الواردة في الفصلين الرابع والخامس منها اللذان يتناولان التعاون الدولي واسترداد الموجودات، قام ائتلاف أمان بإعداد تقرير تقييمي للممارسات التطبيقية للسلطة الوطنية الفلسطينية في مكافحة الفساد واسترداد الموجودات من خلال التعاون الدولي. هدف التقرير إلى تسليط الضوء على مضمون الاتفاقية الدولية الناظمة لموضوع التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات والعوائد المتحصلة عنه. وتناول التقرير العديد من الجوانب النظرية المتعلقة بالآليات الدولية في مجال التعاون الدولي واسترداد الموجودات التي تبنتها الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية للتعاون القضائي (الرياض)، كما تناول الممارسات التطبيقية للسلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المجال وقدم مجموعة من توصيات لأعمال وإنفاذ أحكام الاتفاقية في المساءلة والملاحقة الجادة لمرتكبي جرائم الفساد واسترداد الموجودات.

وقد بادر ائتلاف أمان لإعداد هذا التقرير إيماناً منه بأهمية ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد لتعزيز هبة القانون حيث أن السكوت عن تطبيق القانون بشأن هذه الجريمة أو التقصير أو الإهمال أو العجز عن الملاحقة الفعلية لمرتكبي الفساد أو التقاعس في العمل على استرداد عوائد هذه الجريمة قد يؤدي إلى نتائج سلبية في مكافحة الفساد منها تولد الاحباط لدى المنخرطين في مكافحة الفساد ويشجع مرتكب هذه الجريمة على التمادي في ارتكاب هذه الجرائم، بل قد يشجع آخرين على التفكير بارتكاب هذه الجرائم.

ثالثاً: التحديات أمام المجتمع المدني في الانخراط في جهود مكافحة الفساد

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني إحدى أهم المؤشرات على وجود النظام الديمقراطي حيث أن حرية عملها والقوانين التي تنظمها تشكل ركيزة حيوية للمجتمع الفعال. وفي هذا المجال تتمتع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بقدر عالٍ من الحرية والاستقلالية في إدارة شؤونها اليومية وتحديد مشاريعها وبرامجها، مع الأخذ بالاعتبار بعض القيود التي فرضت على هذه المؤسسات نتيجة احتدام الصراع على السلطة بسبب شدة الاستقطاب السياسي بين أكبر فصليين سياسيين فلسطينيين، الأمر الذي أتاح للسلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية التدخل في عمل هذه المؤسسات من خلال التدقيق في البرامج التي تنفذها ومصادر تمويلها.

من ناحية أخرى، لا تزال مؤسسات المجتمع المدني باستثناء ائتلاف أمان تعاني من ضعف في القدرات الفنية المتخصصة في مواضيع ذات صلة بمكافحة الفساد تمكنها من إحداث التأثير والتغيير المنشودين. ويرجع ذلك إلى حداثة التجربة الفلسطينية في مجال مكافحة الفساد مقارنة بالتجربة الطويلة لهذه المنظمات في مجال تقديم الخدمات التنموية المختلفة كالصحة والتعليم، الأمر الذي يضع مزيد من الأعباء على أمان لبناء قاعدة واسعة من

الخبراء المحليين في مكافحة الفساد يتمتعون بالمهارات والخبرات المتعلقة بالجوانب القانونية والتشريعية والسياساتية والممارسات الفضلى خاصة أن مكافحة الفساد عملية مستمرة ومتراكمة وتتطلب عملاً جاداً وإرادة حقيقية وجرأة بالإضافة إلى قدرات وامكانيات مهنية عالية خاصة في مهارات الضغط. بالإضافة إلى إرادة سياسية جادة لمكافحة الفساد ومحاسبة كبار المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد. من هنا، لا تشكل مكافحة الفساد عامل جذب لمؤسسات المجتمع المدني وإن كانت المطالبة بمكافحة الفساد تحظى باهتمام كبير من المجتمع الفلسطيني.

وبالرغم من استهداف الممولين أجنداث عمل وبرامج اغاثية أو ذات أهداف سياسية، لا يزال الاهتمام بدعم وتمويل برامج متخصصة في مكافحة الفساد ضعيفاً ومشتتاً. مع ذلك، بقي العمل الأهلي محافظاً على دوره الرقابي والنقدي المستقل.⁴⁹

49 نظام النزاهة الوطني، مصدر سابق، ص 113

1. الاستخلاصات

يتمتع المجتمع المدني الفلسطيني بخصوصية نظراً لنشأته وطبيعة المهام التي كانت ملقاة على عاتقه خاصة قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد تولى تقديم العديد من الخدمات الأساسية والاغاثية للمجتمع إضافة إلى تصديده لسياسات الاحتلال. لقد نشأ المجتمع المدني الفلسطيني قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بسنوات طويلة بعكس المجتمع المدني في الكثير من دول المنطقة، الذي نشأ في ظل النظم السياسية وضمن قيود وضوابط وضعها هذه النظم على نطاق ومجالات عمله. يعتبر ذلك السبب الرئيسي الذي منح مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني استقلالية ومرونة في العمل والتي لم تتح لنظيراتها في المنطقة العربية. وقد ظهر ذلك جلياً في كون مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني قد رفعت شعار إصلاح النظام السياسي ومكافحة الفساد في وقت مبكر أي قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

من جهة أخرى وعلى الرغم من بعض الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لمكافحة الفساد إلا أنها ليست متخصصة أساساً في هذا المجال، حيث يعتبر ائتلاف أمان التجمع الأهلي الوحيد المتخصص في مكافحة الفساد وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة في هذا المجال، وقد نجح هذا التجمع بدمج بعض مؤسسات المجتمع المدني كمؤسسات شريكة في جهود مكافحة الفساد.

وعليه يمكن إجمال أهم الاستخلاصات في عمل ائتلاف أمان - كنموذج لمؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في مكافحة الفساد والتي استطاعت العمل بشكل مستمر مع الاطراف الرسمية ونجحت في التنسيق معها وخلقت حالة من التعاون المشترك وحافظت بنفس الوقت على استقلاليتها ودورها الرقابي بمهنية عالية كما يلي:

- انطلق الائتلاف من قناعة أن الفساد منظومة متكاملة ومواجهته لا يمكن أن تكون إلا في إطار إستراتيجية شمولية، ولذا فقد طور ائتلاف أمان شراكات لهذه الغاية مع مختلف القطاعات (القطاع عام والقطاع خاص والقطاع الأهلي) للوصول إلى منظومة شاملة في مكافحة الفساد تتمثل في نظام نزاهة وطني فعال ومحصن ضد الفساد.

- شملت مبادرات وبرامج ائتلاف أمان معظم التدابير التي تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بل أن كثيراً من جهود الائتلاف جاءت قبل اعتماد الاتفاقية وضمن خبراته وتجاربه المتراكمة مما جعل منه نموذجاً أو بيت خبرة في هذا المجال.

- إن الدور الرقابي لائتلاف أمان كمؤسسة مجتمع مدني خاصة من خلال تقريره السنوي حول واقع الفساد في الأراضي الفلسطينية والتقارير المتخصصة التي يقدمها الائتلاف، الى جانب الفعاليات الأخرى، يشكل مصدراً مهماً للمعلومات التي يحتاجها المسؤولين في القطاع العام لمعرفة الثغرات في عمل المؤسسات التي تشكل منفذاً لبعض

- مظاهر الفساد، كما شكلت التدابير والإجراءات المقترحة التي تضمنتها توصيات الائتلاف في هذه التقارير وسيلة فعالة لمساعدة المسؤولين في معالجة هذه الثغرات.

- إن العلاقة بين ائتلاف أمان ومؤسسات السلطة الوطنية لم تخلو من بعض التوترات أحياناً أو الاختلافات في وجهات النظر حول آليات العمل أو تشخيص مواطن الخلل أو سبل معالجة الثغرات، إلا أن هذه الخلافات لم تكن تتطور بأي حال إلى حد الصدام أو المقاطعة أو اتخاذ إجراءات عقابية، بل تعالج من خلال الحوار والتفاهم في وجهات النظر المختلفة.

- لقد تفهمت بعض مؤسسات السلطة الوطنية ومسؤوليها دور ائتلاف أمان وساندته ولم تتخوف من هذا الدور باعتباره مكملاً لجهود السلطة الوطنية في عملية الإصلاح وتعزيز دورها في بناء مؤسساتها على أسس سليمة، وشكك البعض الآخر من المؤسسات ومسؤوليها بدور الائتلاف وقاوم هذا الدور واعتبره يمس بالسلطة الوطنية وشرعيتها وسمعتها على المستوى الدولي، وقلل من شأن ظاهرة الفساد في المجتمع الفلسطيني أو اعتبرها متعلقة بوجود الاحتلال، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود إرادة لدى القيادة الفلسطينية لمواجهة الفساد وأثاره على المجتمع الفلسطيني.

- لم تجد العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية حرجاً في التعاون مع ائتلاف أمان والاستفادة من الخبرات التي يمتلكها في مجال مكافحة الفساد وهو ما برز في عشرات الدورات التدريبية التي نظمتها الائتلاف للعاملين في هذه المؤسسات وكذلك تقبلها لمساعدة الائتلاف في تطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات المتعلقة بعملها.

- اقتناع مؤسسات المجتمع المدني بان الفساد وأسبابه ليس محصوراً في المؤسسات الرسمية أو القطاع العام وإنما يمكن أن يكون في كافة القطاعات بما فيها القطاع الأهلي نفسه، وقد سهل هذا الفهم قيام ائتلاف أمان بمبادرات ونشاطات متعددة لمكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة والمساءلة في مختلف القطاعات، وهو ما انعكس أيضاً في تقبل المؤسسات الحكومية لدور الائتلاف في هذا المجال. وأثبتت هذه الجهود بأن نشاط الائتلاف لا يستهدف انتقاد السلطة وأعمالها وإنما يأتي في إطار إستراتيجية شمولية لمواجهة الفساد ونتائجه، وان ائتلاف أمان ليس مؤسسة معارضة وان أجندها وطنية غير منحازة سياسياً.

- حرص الائتلاف على عدم الظهور بمظهر المعارضة التي تستهدف المس بالسلطة القائمة وإنما كمؤسسة تسعى إلى الإصلاح. فقد تجنب الائتلاف التركيز على القضايا الفردية أو السعي للتشهير وتعامل بمهنية وحيادية مع الموضوع من خلال التركيز

على الأبعاد التوعوية والوقائية وتحديد الثغرات في السياسات والإجراءات التي قد تؤدي إلى بيئة ملائمة لبروز مظاهر الفساد، وكذلك تشجيع أمان لمختلف قطاعات الجمهور للانخراط في جهود مكافحة الفساد مما عزز من النجاحات التي حققتها المؤسسة في هذا المجال.

- عمد الائتلاف إلى إعطاء الاهتمام لموضوع رفع الوعي بأخطار الفساد وأسبابه وطرق الوقاية منه، وأشكال وأساليب التدابير الضرورية لمكافحته، كما عمل على إدماج وتحفيز المؤسسات التعليمية ورجال الدين على الانخراط في عملية رفع الوعي في هذا المجال.

2. التوصيات

- أهمية الاستمرار بتعزيز الشراكة بين ائتلاف أمان مع القطاع العام والأهلي والخاص في مكافحة الفساد لما يشكله ذلك من ضرورة، فالفساد منظومة متكاملة ويجب أن تكون مكافحته في إطار إستراتيجية شمولية.
- ضرورة تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وخاصة ائتلاف أمان في إعداد الإستراتيجية والخطة الوطنية لمكافحة الفساد، وحث الجهات الرسمية ذات العلاقة على ذلك حتى لا يكون تمثيل المجتمع المدني في هذا المجال شكلياً.
- أهمية الاستفادة من توافر الإرادة السياسية لدى القيادة الفلسطينية لمكافحة الفساد من قبل

مؤسسات المجتمع المدني للانخراط في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإزالة أية مخاوف لدى السلطة من دور المجتمع المدني.

- تعزيز النموذج المهني الذي يمثله ائتلاف أمان كبيت خبرة وطني في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة.

- الاستفادة من نموذج ائتلاف أمان والنجاحات التي حققها في إطار مكافحة الفساد، وكذلك نموده في التعاون والشراكة مع المؤسسات الرسمية إقليمياً ودولياً.

- تعزيز إستراتيجية ائتلاف أمان في التواصل مع مؤسسات المجمع المدني وتوسيع الائتلاف والشراكة مع هذه المؤسسات بتشجيعها على الانخراط في جهود مكافحة الفساد والرقابة على الشأن العام.

- تطوير آليات تفاهم وتعاون مأمس بين ائتلاف أمان ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة من جهة ومؤسسات السلطة الوطنية من جهة أخرى خاصة الآليات المتعلقة بمعالجة الاختلافات في وجهات النظر حول قضايا الفساد وسبل مكافحته.

- إيجاد إستراتيجية واحدة ورؤية موحدة بين مؤسسات المجتمع المدني حول سبل مكافحة الفساد وإجراءاته.

- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والحكم الرشيد في مؤسسات المجتمع المدني كي تكون قدوة للمؤسسات

الرسمية (الحكومية) الأمر الذي يمنحها الشرعية والمصداقية ويمكنها من القيام بالدور الرقابي على إدارة الشأن العام والأداء العام.

قائمة المصادر والمراجع

1. اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.
2. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، خطة العمل الوطنية الفلسطينية لمكافحة الفساد 2002-2005.
3. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الوثيقة البرنامجية 2011-2013.
4. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، برنامج تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني.
5. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، برنامج التعليم في مواجهة الفساد: طلاب الجامعات في المواجهة.
6. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، برنامج تمكين الشباب ضد الفساد.
7. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، نشاطات الائتلاف.
8. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مشروع التدقيق الاجتماعي.

9. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الحملة الوطنية لمنصرة ودعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

10. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مشروع تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل الأهلي.

11. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، شبكة شباب من اجل النزاهة.

12. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، شبكة الإعلاميين للنزاهة والشفافية.

13. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قوانين ومدونات سلوك.

14. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مشروع الترويج وتسهيل عملية تطوير نموذج شكاوى مناسب لمعالجة شكاوى الجمهور في مؤسسات القطاع العام.

15. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، نشاطات الائتلاف.

16. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مشروع مكافحة الفساد من خلال المعلومات والتشبيك المنظم.

17. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، إصدارات امان.

35. مؤتمّر صحفي للناطق باسم الاجهزة الامنية اللواء عدنان الضميري، شبكة راية الاعلامية، www.raya.raya.ps/ar/newws، 2013/4/18.
36. نظام النزاهة الوطني، رام الله، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2009.
37. هيئة مكافحة الفساد، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2012-2014.
38. يوم سيء للمفسدين، دنيا الوطن، 2009/11/14، www.alwatanvoice.com

27. اشرف راضي، الحرب العالمية ضد الفساد بين السياسة والاقتصاد، <http://ldc26q.usshare-china.com>
28. احمد ابوديه، النزاهة والشفافية والمساءلة في خطة الاصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة - امان، رام الله، 2011.
29. جبريل محمد، مصادر شرعية للمنظمات الأهلية الفلسطينية في مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني، رام الله، أمان.
30. قرار مجلس الوزراء رقم (08/68/12/م.و/س.ف) لعام 2008.
31. موقع أمان الالكتروني " <http://www.aman-palestine.org/Grants.htm>
32. مقابلة مع الدكتور عزمي الشعبي مفوض ائتلاف امان، السبت، الموافق 2013/4/13.
33. مقابلة مع كل من د. سهير قاسم مديرة التدريب والسيد جمال سالم المنسق للمشروع في وزارة التربية والتعليم العالي، الأحد 2013/4/14.
34. مقابلة مع السيد وحيد القدومي، مدير عام الادارة العامة للتدريب في وزارة الداخلية، 2013/4/14.

18. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، <http://www.aman-palestine.org/Grants.htm>
19. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، استطلاعات الرأي.
20. مقابلة مع السيد محمد الحلاق مدير عام دائرة النقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات، الأحد 2013/4/14.
21. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة.
22. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي ANSA
23. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مشروع النزاهة من اجل الفقراء.
24. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، برنامج منح الشراكة لرفع الوعي العام بالفساد وطرق مكافحته
25. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مركز المناصرة والارشاد القانوني، <http://www.aman-palestine.org/ar/alaac>
26. الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان)، جوائز النزاهة.

